التحليل الجـغـرافي لمــشكلة الحوثيين في اليــمن

(دراسة في جغرافية السياسة)

م. د. حسين عليوي ناصر الزيادي *

المقدمة (Introduction)

لم تعد الجغرافيا ذلك العلم الذي يهتم بوصف الظواهر وصفا سطحيا بعيدا عن التحليل والتفسير بل أصبحت تتماشى والتطور العلمي الحديث المعتمد على التحليل واستنباط الأسباب والتنبؤ بالنتائج المستقبلية ، وترفض أن تكون بعيدة عن المشاغل الكبرى للإنسان وذلك لما تمتاز به الجغرافيا من قدرة على التأقلم مع مختلف العلوم.

تعد المشكلة الحوثية في اليمن واحدة من المشاكل الداخلية التي تعاني منها الكثير من الدول بفعل عوامل ومتغيرات عديدة ، " فالدولة دائما في حالة توازن دينامي بين القوى الطاردة التي تعمل على تفكيكها وبين القوى الجاذبة التي تؤدي إلى تماسكها ، ولكي تبقى الدولة على قيد الحياة لابد من أن تتفوق قوى الجذب (عوامل الوحدة) على قوى الطرد (عوامل التفكيك) وتعد قوى الجذب مبررات وجود الدولة واستمرارية بقائها "[(1)] ، واليمن من الدول التي تعاني من العديد من قوى التفكيك (قوى الطرد) ، والمشكلة الحوثية واحدة من تلك القوى التي تتخذ من القسم الشمالي مقرا لها.

وتتمثل مشكلة البحث بسؤال مفاده : ماهي العوامل التي ادت الى ظهور وتأجيج الصراع في محافظة صعده ؟ حيث تعد المشكلة الحوثية في اليمن مشكلة عربية

* تدريسي في قسم الجغرافية – كلية الآداب – جامعة ذي قار ، مدير وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في كلية الآداب .

داخلية بفعل مجموعة عوامل ومتغيرات أدت إلى عدم التمكن من إيجاد الحلول الملائمة لها ، وبما أن الدراسات الجغرافية الأكاديمية كانت قد تناولت الكثير من المشكلات السياسية الخارجية للأقطار العربية وأثارها الإقليمية والدولية ، إلا أن المشكلات الداخلية وما يترتب عليها من انعكاسات مؤثرة في الوضع العربي لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل الجغرافيين ، الأمر الذي أبعدها عن دراسة المشكلة موضوع البحث .

يهدف البحث (Aim of Research) الى إلقاء الضوء على المشكلة الحوثية وتحليل مقوماتها الطبيعة والبشرية ووضع تصور جيوبولتيكي Geopolitics للمشكلة ومدى انعكاساتها وتأثيرها على المستوى الإقليمي والعربي في ضوء تأثير الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية .

أما منطقة الدراسة (Area Study) فتتمثل بمحافظة صعدة التي تعد المعقل الرئيس للحركة الحوثية ، لكن المشكلة الحوثية في ذات الوقت تتخطي محافظة صعده لتشمل أجزاء من المحافظات الشمالية كالجوف وعمران وحجة ، لذا فان الدراسة في بعض مواضيعها الطبيعية والبشرية تتناول القسم الشمالي من اليمن بشكل عام بما فيها محافظة صعده رغم ان التأكيد سيكون منصبا باتجاه المعقل الرئيس للحركة (محافظة صعده) .

وفيما يتعلق بمنهجية البحث (The Method of Research) فقد تم الاعتماد على المنهج الجغرافي السياسي التحليلي في دراسة العديد من التطورات والمتغيرات التي فعلت المشكلة فضلاً عن تحليل عناصرها الجغرافية ، الطبيعية والبشرية ، ومدى تأثيرها في الجوانب السياسية.

أما هيكلية البحث (Arrangement Research) فقد اقتضت الضرورة العلمية للبحث تقسيمه الى عدة محاور تناول المحور الأول المقومات الجغرافية الطبيعية واشتمل على الموقع الجغرافي وتأثيراته ، فضلا عن عامل السطح

والتقسيمات الإدارية . أما المحور الثاني فقد تم من خلاله دراسة المقومات البشرية واشتمل على الجوانب الديموغرافية والاثنية والتنموية . أما المحاور الأخرى فقد تم خلالها تناول العوامل التي تساهم تغذية النزاع ، والرؤى المستقبلية لطرفي النزاع ، وانتهى البحث بالاستنتاجات والتوصيات وقائمة بالمصادر التي تم الاعتماد عليها .

أولا- المقومات الجغرافية: (Geographic Constituents)

تسهم الحقائق الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية وتفاعلها بمستوياتها المحلية والإقليمية والعالمية بدور سلبي أو إيجابي في المشكلة الحوثيية ، ولغرض توظيف معطيات تلك الحقائق والاستفادة منها بما يخدم جغرافية السياسة في التعامل مع الأحداث سيتم تناول العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في المشكلة والمؤدية الى استمرار النزاع وهي كالآتي :

1- العوامل الجغرافية الطبيعية (Physiography Factors)

المقصود بالعوامل الجغرافية الطبيعية تلك الخصائص الطبيعية التي يتصف بها إقليم ما او دولة معينة ويمكن تقسيم هذه العوامل الى ثلاثة مجموعات رئيسة هي الموقع وطبيعة البلاد أي تضاريسها ومناخها وثرواتها الطبيعية [2]. ومن هذا المنطلق تؤكد جغرافية السياسة على الجغرافية الطبيعية لما لها من اثر كبير في قوة الدولة واستقرارها الأمني كونها الأرضية التي تجري وتتفاعل عليها الأحداث والمتغيرات السياسية على امتداد المراحل الزمنية .

(1-1)- الموقع الجغرافي

يعد موقع الدولة من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوتها وسياستها الداخلية والخارجية بسبب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة. و الموقع الجغرافي لأي نقطة على سطح الأرض ثابت لا يتغير، لكن أهمية الموقع وتأثيراته تتغير بصورة مستمرة تماشياً مع التطورات التكنولوجية لاسيما ما يتعلق منها بوسائل

الاتصالات والنقل [3] . وهناك نوعان من المواقع الأول موقع مطلق أي فلكي بين خطوط الطول ودوائر العرض، والثاني موقع نسبي أي بالنسبة للدول المجاورة واليابس والماء وهذه تختلف في قوتها وعلاقاتها جغرافياً وتاريخياً .

يقع محافظة صعدة ضمن القسم الشمالي من اليمن الواقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، بين دائرتي عرض 12.7–18 درجة شمالا (ينظر الشكل 1) وبين خطي طول 45 –43 درجة شرقا ، وهي بذلك تقع ضممن المنطقة المدارية الشمالية من الكرة الأرضية ، وليس هناك امتداد طويل لدوائر العرض لذلك فأن موقعها بالنسبة لدوائر العرض لن يعكس تبايناً مناخياً يؤثر على النشاط الاقتصادي فيها ، فلن يظهر فيها تغيير مناخي واضح من مكان لآخر ، بل ان موقعها الفلكي جعلها جزءاً من الأقاليم المدارية الجافة ، إلا ان صفة الجفاف لا تظهر بشكل واضح بسبب عامل الارتفاع الذي ساعد على انخفاض درجات الحرارة ، فتنخفض درجات الحرارة شتاءا لتصل الى –7 أحيانا ، أما متوسط الحرارة صيفا فهو دون العشرين درجة [4] .

لقد انعكست تأثيرات الموقع الفلكي لمحافظة صعده على النشاط البشري فأصبحت منطقة تخلخل سكاني ، فهي قليلة السكان والاستيطان بسبب ارتفاع درجات الحرارة وقلة المياه والغذاء وحركة الرمال الشديدة ، باستثناء الشريط الساحلي الممتد بموازاة البحر الأحمر الذي يخضع للمؤثرات البحرية التي ساهمت في تلطيف درجات الحرارة .

الشكل (1) : موقع منطقة الدراسة بالنسبة لليمن والدول المجاورة

المصدر : الباحث بالاعتماد على :
الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ، 2003

تقع محافظة صعده في الجزء الجنوبي من الدرع العربي – النوبي [5] ، أي جنوب شبه الجزيرة العربية وأقصى الجنوب الغربي من القارة الآسيوية ، ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن ومن الشرق سلطنة عمان ومن الغرب البحر الأحمر ، ومن هنا تتضح الأهمية الستراتيجية لموقع المحافظة التي تشكل منطقة عازلة بين اليمن والمملكة العربية السعودية .

أما فيما يتعلق بالموقع البحري (Maritime Location) ، فتوصف الدول التي تقع على مسطحات مائية واسعة بأنها دول بحرية والتي لا تطل على مسطحات

مائية بأنها تدعى بالدول القارية (6) . وعدم وجود منفذ بحري لمحافظة صعده يعد نقطة ضعف تسجل على الحركة الحوثية التي تتخذ من المحافظة معقلا لها لان ذلك سوف يحرمها من التموين والإمدادات ، إضافة الى ان عملية الانفصال وقيام دولة مستقلة لا يمكن ان يكتب لها النجاح لأنها ستكون دولة مغلقة محاطة بالأعداء من جميع الجوانب لذا لا نجد هذا المطلب في أدبيات الحركة الحوثية وشعاراتها السياسية .

(1-2)- السطح في شمال اليمن

تعد جيولوجية المرتفعات في محافظة صعدة وشمال اليمن امتدادا طبيعيا لإقليم عسير في المملكة العربية السعودية من حيث البناء الجيولوجي وظواهر السطح ، ولكنها تختلف عنها بكونها تأثرت بانكسار متعامد على الانكسار الأول (غور البحر الأحمر) الذي أدى إلى هبوط خليج عدن ، وبسبب هذا الانكسار حدث الارتفاع الكبير للإقليم الجبلي في القسم الشمالي من اليمن[7] ، وبالتالي انعزال المناطق الداخلية عن الشريط الساحلي المطل على البحر الأحمر .

يمكن اعتبار الأراضي في محافظة صعده عبارة عن هضبة من النوع القافز محصورة بين السهول الساحلية غربا والربع الخالي شرقا ، وان هذه الهضبة مقطعة بانكسارات وتتخللها رواسب ذات أصل لويس وبركاني ترجع الى العصر الرابع ،.وتتخلل الهضبة وديان عديدة تتجه غربا نحو البحر الأحمر ومن أهمها حرض وجيزان ومور وسرود وسهام ورفع وزبيد ورسيان وموزع ونخلة [8] .

أما المرتفعات الواقعة شمال اليمن وضمنها مرتفعات صعدة فتمتد من محافظة آب جنوبا حتى الحدود مع المملكة العربية السعودية شمالا (ينظر الشكل 2) ، ويزيد ارتفاع هذه المنطقة عن 1500م ويبلغ الارتفاع أقصاه في المنطقة الممتدة بين محافظة آب وصنعاء حيث تقع فيها أعلى جبال اليمن وهو جبل النبي شعيب الذي يقع على قمته قبر النبي شعيب ويبلغ ارتفاعه 3760م [9] .

الشكل (2) : مظاهر السطح محافظة صعده والقسم الشمالي من اليمن

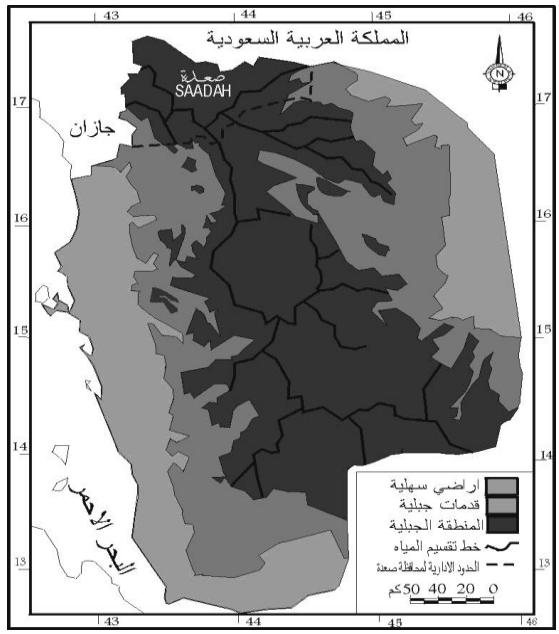

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

1- خالص الاشعب ، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي ،مطابع كويت تايمز ،1982 ، شكل(1)

2- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ، 2003

ان وعورة المنطقة ووجود الانكسارات الراسية والعرضية في المنطقة فضلا عن تقطعها بالوديان العميقة التي ازدادت عمقا بفعل عمليات الحت الشاقولي المستمر أدت الى صعوبة التنقل في المنطقة ومن ثم صعوبة فرض السيطرة عليها ، حيث تعد من المناطق المثالية للحركات المسلحة التي تتخذ من سفوحها ومغاراتها الجبلية

معاقلا للتحصن والهجوم في آن واحد لاسيما في حالات الدفاع . فضلا عن دور تلك العوامل في اعاقة التموين والامداد او اللوجستية . ولا يقتصر تأثير العامل الطبوغرافي على الوضع الأمني والعسكري ، بل يتعداه الى الجانب السياسي ، حيث أثبتت بعض الدراسات ان للعوامل الطبيعية (التضاريس والمناخ) دور مؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على السلوك الانتخابي للمواطن اليمني خلال الانتخابات التي أجريت عامي 1993 و1997[10] .

وتبنى البيوت في القرى الشمالية في محافظة صعده على المرتفعات الجبلية ، حيث تستعمل الحجارة أو الآجر كمواد بناء ، وغالبا ما تكون البيوت عالية البناء (3-5 طوابق) وتظهر بعض البيوت على شكل قلاع عالية ، ويبدو ان الأسباب الدفاعية هي التي أملت هذه القاعدة المعمارية الفريدة ويصفها السير روبير (احد المستشرقين) بأنها أعشاش للنسور ويضيف أنها دور لا يمكن ان يتسلق جدرانها إلا اليمنيون او القردة[11]

(3-1)- التقسيمات الإدارية لمحافظة صعدة

أما من الناحية الإدارية فان معقل الحركة الحوثية وهي محافظة صعدة تتكون من خمس أقضية هي قضاء صعدة وجماعة وهمدان ورازح وخولان ابن عامر وهذه الاقضية تتكون من مديريات عددها خمسة عشر مديرية (ينظر الشكل 3) ، وتشتمل محافظة صعدة على عدة جبال آهلة بالسكان كجبال (بني عوير) وجبال الصمع وبه قلعة شهيرة وجبل تلمص والعيلا وهما من حصون صعده في الجنوب والى الشرق هناك جبل ظفار وكهلان وولعان وهي بشمال صعدة على بعد 20كم [12]. فضلا عن جبل سفيان الذي تحصن فيه الحوثيين ابان العمليات العسكرية بينهم وبين الجيش السعودي .

الشكل (3): التقسيمات الإدارية لمحافظة صعده

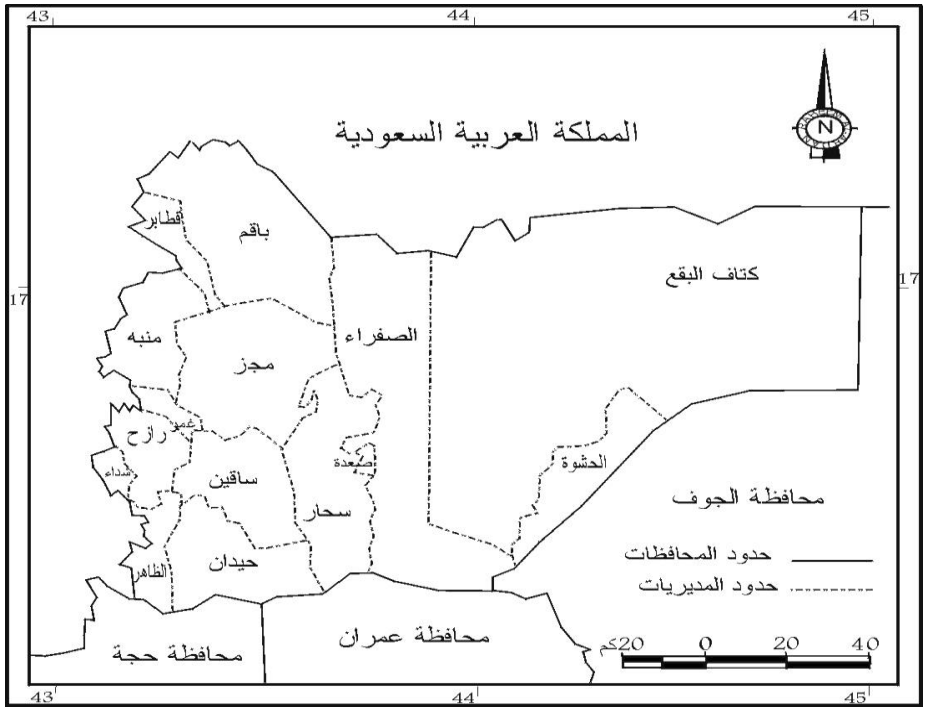

المصدر : الباحث بالاعتماد على الجمهورية اليمنية ، وزارة الإدارة المحلية ، قطاع التنمية المحلية ،الإدارة العامة للتقسيم الإداري والانتخابات ، وحدة GIS

ثانيا : المقومات البشرية : (Humanity Constituents)

تعد دراسة العلاقة بين التركيب الداخلي او علاقة العامل الطبيعي مع البشري وربط وتحليل التفاعلات البشرية كالاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية مع العوامل الجغرافية من المواضيع التي تناولتها الجغرافية السياسية دراسة وتحليلا ، كما تهتم الجغرافية السياسية بالحركات الانفصالية للأقليات عن الدولة الأم والأسباب والعوامل الموجبة للعمليات الانفصالية سواء كانت تلك العوامل طبيعية او بشرية ، كما تهتم الدراسات في الجغرافية السياسية بفرص وإمكانيات نجاح الحركات الانفصالية على المدى القريب او البعيد وفقا لما يتوفر لها من إمكانات وعوامل

جغرافية متنوعة . " وهناك من يرى ان المجال الأساسي لدراسات الجغرافية السياسية هو تحليل العلاقات بين السكان والبيئة الطبيعية داخل إطار الدولة سواء كانت هذه العلاقات خارجية أو داخلية" [13].

(2-1)- السكـــان (The Population)

لا تكاد تخلو دراسات الجغرافية السياسية من التركيز أو الإشارة على الأقل إلى الخصائص الديموغرافية للسكان كأحد القواعد التي تحدد قوة الدولة والسكان معا ، فضلا عن ذلك فهناك نتائج سياسية وأمنية وعسكرية مهمة لطبيعة توزيع السكان .

ان لأماكن تركز السكان وطبيعة انتشارهم أهمية كبيرة عند تقييم العامل السكاني ودوره في قوة الدولة وأمنها ، فالانتشار السكاني العادل والمتوازن يحقق أعلى قدر ممكن من الأمن والاستقرار، بما في ذلك الولاء الداخلي والأمن الخارجي . في حين يؤدي التشتت السكاني الى ضعف الدولة وتفكك علاقاتها وصعوبة بسط السيطرة على أجزائها المختلفة ، الى جانب صعوبة توزيع المشاريع التنموية . ولاسيما أذا تركزت التجمعات السكانية في مناطق الهوامش والأطراف والمناطق المعزولة[14] .

قد بلغ عدد سكان محافظة صعده 481.617 نسمة بحسب تعداد 1994 ، وقد ارتفع الحجم السكاني للمحافظة ليبلغ 695.033 نسمة عام 2004 ، أي بزيادة سكانية قدرها 213.416 نسمة ، وبذلك فان معدل النمو السنوي يبلغ 3.7% وهو أعلى من معدل النمو السنوي لإجمالي السكان في اليمن والبالغ 3.0% للمرحلة ذاتها[15] ، الأمر الذي يشير الى ارتفاع معدلات الخصوبة في المجتمع اليمني عموما ومجتمع صعده خاصة وفي ذلك إشارة الى الطبيعة الريفية للمحافظة حيث ترتفع معدلات الخصوبة في المجتمعات الريفية *، إذا علمنا ان معدل الخصوبة

الكلية للمجتمع اليمني يبلغ 7.4 مولود للمرأة الواحدة عام 1994وانخفض عام 2004 ليبلغ 6.1 مولود .

وتشكل محافظة صعده 3.3% من إجمالي السكان في اليمن بحسب تعداد 1994 وارتفعت نسبة ما تشكله المحافظة بحسب تعداد 2004 لتبلغ 3.5% من إجمالي سكان اليمن ، والمحافظة تحتل المرتبة العاشرة من حيث الحجم السكاني بين محافظات اليمن والبالغة إحدى وعشرون محافظة بحسب تعداد 2004 . والملاحظ من خلال الاطلاع على النتائج النهائية للتعداد الأخير في اليمن ان المحافظات الشمالية احتلت المراتب الأولى في توزيع السكان وهي على التوالي تعز والحديدة وآب وأمانة العاصمة وصنعاء وبنسب بلغت 12.0% و10.9% و10.8% و8.8% و4.6% على الترتيب . وهذا التركز يفسره تفاعل الظروف الطبيعية والبشرية في هذه الأجزاء لتساهم في خلق مؤهلات استيطانية متنوعة . أما المناطق الشرقية فهي اقل المناطق سكانا بسبب الطبيعة الصحراوية لها لذا تحتل محافظة الفهرة الواقعة الى أقصى الشرق الترتيب الأخير بين محافظات اليمن وبنسبة 0.4% من إجمالي السكان عام 2004 .

وفيما يتعلق بالتركيب النوعي (Sex Structure) لسكان صعده فانه يبقى ضمن المعدلات الطبيعية ، حيث سجل الذكور نسبة 51.7% مقابل 49.3% للإناث بحسب تعداد 2004، أي ان النسبة النوعية تساوي 101.9 ذكرا لكل مائة أنثى ، وهذه النسبة تعد طبيعية وفق المقاييس السكانية بالنسبة للمجتمعات المستقرة ديموغرافيا والتي لا يظهر فيها اثر للهجرة الوافدة او النازحة .

ان دراسة الخصائص السكانية (Characteristics of Population) لليمن عموما يشير الى نقطة ضعف من الناحية الجيوبوليتكية ، وهو أمر يؤكده التشتت الواضح في توزيع السكان ، ووجود النمط المتجمع باتجاه المناطق الشمالية والوسطى وتمثلها محافظات تعز والحديدة وآب وأمانة العاصمة وصنعاء بالإضافة الى وجود

النمط الخطي باتجاه السواحل ، في حين تركت المناطق الشرقية شبه خالية من السكان . أما منطقة صعده فان انخفاض الحجم السكاني لها والبالغ نحو695033 نسمة لا يشكل نقطة ضعف من الناحية الستراتيجية لأنها ليست في حالة هجوم بل هي على الأغلب في حالة تحصن ، علما الدراسات الحديثة لا تؤكد على الحجم السكاني لإطراف النزاع لان الأسلحة الحديثة والمتطورة قد قوضت هذا العامل وبشكل كبير .

جدول (1)

حجم السكان في محافظة صعدة بحسب الجنس مقارنة بإجمالي السكان في اليمن وفقا لتعدادي 1994 و 2004

التعداد	1994			2004		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
العدد	248799	232818	481617	359676	335357	695033
النسبة	51.8	49.2	100.0	51.7	49.3	100.0
إجمالي سكان اليمن	7473540	7114287	1458780	10036953	9848208	19685161
% من إجمالي	3.3	3.2	3.3	3.5	3.4	3.5

سكان اليمن						

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات عام 2004 ، جدول (3) ، ص7

(2-2)- التكوين الاثني (Composition Sectarian)

يقصد بالتكوين الاثني للسكان هو مدى رجوعهم عرقياً إلى أصول سكانية موحدة ، ولا يقصد هنا العرق البشري النقي الذي يندر وجوده في علم اليوم ، ولكن القصد هو مدى تجانس السكان وتفاهمهم ، وكذلك مدى توافقهم وارتباطهم بعقيدة أو دين أو مذهب ، لذلك فإن العرق الواحد والتفاهم اللغوي والارتباط الديني جوانب أثنية مهمة لها أثرها الواضح في الترابط السكاني في الدولة وتماسك سكانها وتعاطفهم ، لتشكل أهم أسس العلاقات الداخلية بين سكان الدولة الواحدة ، واهم الخصائص التي تقوم عليها وحدتم وتفاهمهم وترابطهم [16]. ومن البديهيات السياسية ، ان التجانس الديني للسكان في أية دولة يعد مصدر قوة واستقرار لها ، وهو أمر يعزز الانسجام السياسي والاجتماعي بينما تعدد الأديان والمذاهب والقوميات يعد عامل ضعف وتفكك واضطراب ولاسيما بالنسبة للدول النامية والنظم الدكتاتورية على وجه التحديد ، بينما تتجاوز الدول الديمقراطية المتقدمة هذه المشكلة حيث تتعايش شعوبها بسلام تحت مظلة القانون على الرغم من تعدد الأجناس والقوميات والأديان .

إن للعامل الديني تأثيرا كبيرا في عواطف ومشاعر أفراد الدولة او الإقليم ، إذ يصبح احد العناصر الداعمة للتماسك والتكاتف بين أفراد الشعب عند تعرضه لخطر خارجي أو من خلال تحشيده للقوى السياسية الداخلية في اتجاهات سياسية غائية ،

أي أهداف سياسية قصدية محددة[17]. رغم ان هذا الكلام يجب ان لا يؤخذ بشكل مطلق لان التمييز العنصري قد يظهر في اكثر الدول تحضرا .

وتبرز المشكلات (الاثنية) عندما تشتمل حدود الدولة على جماعات تنتمي الى أصول قومية او لغات او أديان ومذاهب متباينة ، فان عملية اللاتوازن بين هذه المجموعات في حقوقهم الثقافية والحضارية ومحاولة إجراء تعديل في التوازنات باتجاه ثقافي وحضاري معين ، يؤدي الى تقويض الأمن والاستقرار في الدولة ، والذي ربما ينعكس على الصعيد الإقليمي والدولي[18]. وتزداد مخاطر الأقليات عند التعامل القاسي او عند محاولة القضاء عليها ودمجها مع المجتمع الأصلي وقد أشارت بعض الدراسات الى وجود أكثر من(233) أقلية لا تتمتع بحقوقها في أنحاء متباينة من العالم [19] .

ان التكوين الاثني بأوجهه المختلفة يعد من أهم المظاهر السكانية المؤثرة في النسيج السياسي الداخلي والعلاقات الخارجية للدولة [20] ، لان تجانس النسيج الديني والمذهبي للسكان يساهم في استتباب الأمن والاستقرار بين أجزاء الدولة . وتصبح المشكلة الاثنية أكثر عمقا إذا تركزت الأقلية في مناطق معينة لاسيما المناطق الهامشية والحدودية لان ذلك يثير لديها نزعة الانفصال في أحيان عديدة ، أما إذا انتشرت الأقليات واختلطت مع أبناء المجتمع فان الأمر يصبح في اغلب الأحيان اقل وطأة .

وفي اليمن هناك مذهبين رئيسين هما المذهب الزيدي** والمذهب الشافعي بالإضافة الى الفرقة الإسماعيلية التي دخلت اليمن سنة 901 هـ وهناك أقلية يهودية انخفضت أعدادها في السنوات الأخيرة بسبب الهجرة ، ولا توجد إحصاءات رسمية عن تركيب السكان بحسب الانتماء الطائفي رغم ان هناك بعض الدراسات قدرت الزيديين بـ 50% من إجمالي السكان في اليمن ويتركز الزيديون في محافظات صعدة وصنعاء وحجة وتعد محافظة صعده المعقل الرئيس للمذهب الزيدي ، ومن

المؤكد عدم عدم وجود خلافات بين المذهبين وان هناك تقارب بينهما ، وبشكل عام يشكل الدين عاملا حاسما ومسيطرا على الحياة اليومية لليمنيين ، ويتصف اليمني بأنه عميق التدين حريص على القيام بشعائره الدينية ، زيديا كان او شافعيا او اسماعيلا[21]. وقد انتشرت المدرسة السلفية خلال السنوات الأخيرة في أجزاء متعددة من اليمن وانتشرت المدارس الدينية التي تروج لها ، رغم ان المناطق الشمالية بقيت معقلا لأصحاب للطائفة الزيدية . ولم يشكل التنوع المذهبي بحد ذاته مشكلة يعتد بها في اليمن على امتداد المراحل الزمنية السابقة ، لكن المشكلة ربما تكمن في وجود بعض الأجندة الخارجية التي تحاول تغليب طائفة على حساب أخرى .

ومن الثوابت المدرسة الزيدية التي ينتمي اليها الحوثيون هو البعد الثوري لأصحاب هذا المذهب الذي يرى ضرورة ووجوب الثورة على الحاكم الجائر ، لذا بقي هذا المذهب عصيا امام الحركات والتحديات التي مر بها ، فضلا عن كونه مصدر قلق دائم للحكام .

(2-3)-النظام القبلي (Tribal Regime)

في ضوء الدراسات الانثروبولوجية التي تمت في الثلاثينيات من القرن الماضي يمكن القول ان سكان اليمن وخاصة منطقة المرتفعات في اليمن من أنقى أجناس البحر المتوسط ، وقد جاء هذا الاستنتاج استنادا الى القياسات المتعلقة بالطول والوجه ولون البشرة ولون وشكل الشعر(22). ويبدو ان عملية الانعزال والطبيعة الجبلية وتخلف طرق النقل قد أدت الى التقليل من الاختلاط بالأجناس البشرية الأخرى ، ومن ثم احتفاظ السكان بصفاتهم الأصلية ، على العكس تماما من المناطق الساحلية او المفتوحة ، حيث يساهم التزاوج باختفاء الصفات الأصلية للسكان وظهور أجناس بشرية جديدة . لذا يمكن القول ان البيئة الجبلية لسكان المرتفعات الشمالية ساعدت على عزلهم وحفاظهم على تراثهم ونقاهم وملامحهم

القديمة ولهجاتهم ولم يخلطوا مع أعراق أخرى ولهذا فالبعض يعدهم الأنقى عروبة على مستوى الجزيرة العربية كلها .

وتعد قبيلة الازد من ابرز القبائل في اليمن وقد هاجرت بعض بطونها الى عمان وجنوب الحجاز بعد تصدع سد مأرب ، وهاجرت بطون منها الى بلاد الشام ، أما قبيلة عسير فان مساكنها جنوب شرق اليمن ، وتشاركها في ذلك قبيلة كندة التي استوطنت المرتفعات الجنوبية الشرقية لليمن .ويبدو ان هناك اختلاف واضح بين القبائل التي تقطن الأقسام الشمالية من اليمن وتلك التي تستوطن المناطق الساحلية ، ومن أهمها قبيلة المهرة التي تستوطن فضلا عن المناطق الساحلية مرتفعات حضرموت [27]

ان سكان الخليج العربي عموما واليمن خاصة ذوو أصول قبلية منذ أقدم العصور ولكن لم يخصص أي حقل في التعدادات السكانية للتوزيع القبلي في اليمن وتحتل القبيلة مكانة مهمة في المجتمع اليمني ، والملاحظ وجود مناطق تكاد تكون مغلقة على قبائل معينة . ورغم ان الدولة في اليمن قد حلت محل القبيلة كوحدة سياسية إلا ان المظهر العام للمناطق اليمنية يظهر النظام القبلي بشكل واضح ، ويظهر النظام القبلي بشكل أوضح في المناطق الشمالية من اليمن بسبب الطبيعية الريفية للمنطقة ، ولهذا كانت الدراسات القبلية لليمن وعلى امتداد المراحل الزمنية من الأهمية بمكان ، لأنها تفسر الخريطة السياسية للجمهورية اليمنية وتوضح أساس الخلافات الأيدلوجية حيث ينتمي سكان المرتفعات الشمالية (الزيديون) الى قبائل همدان وخولان وبعض قبائل مذحج الشماليّة .

والقبيلة رابطة اجتماعية مفيدة وضارة في آن واحد ، فهي توفر الحماية الاجتماعية لإفرادها من جهة ، وضارة لأنها وعاء للعشائرية (الفئوية) وتعزز النزعة الإقليمية وتذكي نار العداوة والبغضاء ويبدو ان الدول التي يتكون نسيجها الاجتماعي

من القبائل هي غالبا دول ضعيفة مفككة لان الولاء سيكون للقبيلة على حساب المواطنة

وفي اليمن تنمو الروح الجماعية لدى سكان القرى حيث نجد في كل قرية هيئة مكونة من مختلف البيئات او القرابات او القبائل واجتماعات هذه الهيئة منتظمة ويرأسها شخص يتمتع بالاحترام وهذه الهيئة تبت في الشؤون المتعلقة بالإشغال الزراعية المشتركة والتعاون وتقوم بالصلح عند حدوث النزاعات [24] . ومن جهة أخرى يلاحظ من خلال الانتخابات الأخيرة عامي 1993 و1997 إن للعامل القبلي تأثير واضح على سلوك الناخبين في عموم مناطق اليمن مع تركز واضح لهذا العامل في الإقليم الجبلي أي محافظة صعدة وما يجاورها حيث يميل السكان الى اختيار العناصر التي تنتمي إليها قبليا[25].

ان البنية القبلية تظهر أكثر تجليا في المناطق الداخلية ، كما هو الحال في منطقة صعدة التي تفتقر الى وجود منفذ بحري ، في حين تظهر البنية القبلية اقل تأثيرا في المناطق الساحلية بسبب البيئة الحضرية السائدة . ومن ثم فان البنية القبلية وما يرافقها من نزاعات وصراعات داخلية تعد من أهم معوقات التنمية لاسيما في الأقسام الشمالية من اليمن ومحافظة صعده واحدة منها ، وهناك مفاهيم متجذرة لدى أبناء القبائل أبرزها مسالة الأخذ الثار ، والصراعات الأخيرة وقيام الجيش اليمني بقذف وتدمير القرى بما أسفر عنه من ضحايا من المدنيين من غير الحوثيين ، أدى إلي استعداء بعض أهالي القبائل ، ومنهم من لم يكن متعاطفا مع الحوثيين، مما دفعهم إلي حمل السلاح والدخول في مواجهات مسلحة ضد الجيش اليمني ، انتقاما لضحاياهم ، واحتجاجا علي ما أحدثته الحكومة اليمنية وجيشها من خراب ودمار في المنطقة ، الأمر الذي ساهم في تأجيج الأوضاع في المحافظات الشمالية عموما ومحافظة صعده على وجه الخصوص . وفيما يتعلق بالحركة الحوثية فقد انقسمت

القبائل الى قسمين أحداها مؤيد للحركة وآخر معادي لها لذا ظهر الصراع في فترات معينة بين البعض من القبائل .

(2-4)- الواقع التنموي في محافظة صعدة (Development Indicators)

يستخدم مفهوم التنمية الحديث ليشير الى عمليات التغير الايجابي في المجتمع ويستند الى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول الى الأهداف المرجوة . وطبيعة عملية التنمية تؤكد على الجانب الاقتصادي ، أي تحسين الظروف المادية والاقتصادية من اجل رفع مستوى معيشة الفرد وحياته الاجتماعية ، إي على التنمية ان تجعل الناس محور اهتماماتها . وان الغرض منها ليس الدخل وحده او الجانب الاقتصادي فقط [26]. وان ما يجب فعله ليس تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان اقتصاديا وثقافيا وتعليميا وصحيا لان الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها .وفي هذا المجال من الدراسة سنحاول ان نبرز المشكلة الحوثية من خلال الاطلاع على واقع التنمية في محافظة صعده وأثرها على تخلف البنية التحتية وانتشار الفقر وظاهرة الجريمة والعزل وظاهرة التمرد ، فضلا عن عدم وجود نظام تعليمي متكامل ، علما ان البيانات والإحصاءات لا تتوفر دائما عن جميع مفاصل التنمية ، لذا فان الباحث في هذه المواضع يحاول ان يبرز الواقع التنموي لليمن بشكل عام .

ان التعامل بلغة الأرقام سهلت على الباحث كثيراً إمكانية الوقوف على مستويات التنمية في هذا البلد الذي يعد واحدا من أكثر الأقطار العربية تخلفا[27]."حيث تسهم العوامل الجغرافية الطبيعية كالمناخ وطبيعة التضاريس في إعاقة جهود التنمية نظرا للخصوصية المكانية لهذا البلد والمتمثلة بالطبيعة الصحراوية وشبه الصحراوية وارتفاع معدلات الجفاف . أما العوامل البشرية فقد لعبت هي الأخرى دورا مؤثرا في تباطأ عملية التنمية وابرز العوامل البشرية هي تباعد المستقرات البشرية وتناثرها بشكل عشوائي ، فضلا عن العامل القبلي" [28]. وفي السلم التنموي تقع اليمن ضمن

مجاميع الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة بحسب تقرير التنمية البشرية وتحتل المركز الثلاثون أي المرتبة قبل الأخيرة ولا تقع بعدها سوى دولة واحدة هي زامبيا[29]

ومن المؤشرات التي تعكس تدني واقع التنمية في هذا البلد ان نسبة السكان تحت خط الفقر تبلغ 45.2% من إجمالي السكان ، وان 33% من السكان يعانون من عدم توفر المياه النقية ، بينما يعاني 38% من سوء التغذية . وعند الانتقال الى متوسط الدخل القومي (وهو بمثابة مقياس إحصائي لإظهار العلاقة بين السكان والموارد ، وجملة الدخل القومي لا تظهر مستويات المعيشة بين السكان ، لذلك تحسب على أساس قسمة مجموع الدخل القومي على عدد السكان لإظهار متوسط نصيب الفرد من الدخل . وهو بوجه عام يعطي صورة عن مستوى المعيشة) ([30]) ، يظهر ان نصيب الفرد قد بلغ 930 دولار سنويا ، في حين يبلغ نصيب الفرد في الإمارات العربية المتحدة 25514 دولار ، وفي سلطنة عمان المجاورة للجمهورية اليمنية يبلغ 15602 دولار . وإذا انتقلنا الى مؤشر آخر وهو أمد الحياة المتوقع عند الولادة فيظهر انه يبلغ 58.0 سنة وكما يتضح من الجدول (2) ، في حين يبلغ أمد الحياة المتوقع في الإمارات 78.3 سنة وفي المملكة العربية السعودية 72 سنة (31) . أما من الناحية التعليمية فتصنف اليمن ضمن الدول الأكثر أمية في العالم العربي ، ولا يخفى ان الأمية تعد من اخطر وافتك الأمراض الاجتماعية المعضلة ، وهدرا للموارد البشرية وغالبا ما تصاحبها الكثير من العلل الاجتماعية ، وقد بلغت نسبة الأمية في اليمن (65%) من إجمالي السكان ولا يفوقها عربيا في هذا المجال سوى موريتانيا (74%) (32)، ومن المؤكد ان نسبة الأمية ترتفع الى أضعاف ذلك بالنسبة للاناث ، في ضوء ما تعانيه المرأة اليمنية عموما من القيود الاجتماعية التي مازالت تقف حجر عثرة أمام تعليمها ودخولها سوق العمل وهو أمر ناجم عن الموروثات الاجتماعية السلبية اتجاه الفتاة والفهم الخاطئ للدين .

وتعد اليمن من أكثر الدول العربية تشتتا في توزيعها السكاني إن أكثر من نصف مساحة اليمن يمثل أقاليم صحراوية أو صخرية عارية جرداء لا تضم سوى (5%) من إجمالي عدد السكان (33) .

أما طرق النقل التي تمثل أهم المفاصل التنموية بسبب تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن أهميتها من الناحية السياسية من حيث إحكام سيطرة الحكومة المركزية على جميع أجزائها النائية والبعيدة من محافظات ومدن وجزر وبالتالي السيطرة على أي محاولة للتمرد أو الانفصال عن الدولة . فقد أشارت المصادر الإحصائية ان محافظة صعده تفتقر الى أي خط حديدي. واغلب الطرق البرية في المحافظة هي طرق ترابية حصوية إذ لا تشكل الطرق المعبدة سوى 22.5% من إجمالي الطرق في اليمن ، والطريق الوحيد الذي يربط محافظة صعده بصنعاء يبلغ طوله 242 كم ، وماعدا ذلك فهي طرق ترابية ضيقة [34].الأمر الذي يعد نقطة ضعف من الناحية السياسية والعسكرية . وبحسب إحصاءات عام 2003 فان إجمالي الطرق في محافظة صعده تبلغ 1570 كم وتقسم الى طرق إسفلتية لا تتجاوز أطوالها 549.1 كم ، أي بنسبة 5.5% من إجمالي الطرق الإسفلتية في اليمن ، واغلب الطرق في صعده هي طرق حصوية ، حيث تبلغ أطواها 1021.8 كم ، أي بنسبة 8.4% من إجمالي الطرق الحصوية في اليمن [35]. أما البنية القبلية فمازالت تشكل احد عوائق التقدم المنشود ، ويقدر بان هناك مليوني يمني يعملون في المملكة العربية السعودية في شتى الأنشطة من زراعة وحرف عادية وحدادة وسباكة وخدمات وهي مهن يترفع عنها الفرد الخليجي بصورة عامة[36] ، ولا توجد إحصاءات دقيقة عن إعداد المهاجرين من محافظة صعده تحديدا .

لاشك ان الواقع التنموي لأي منطقة يعكس حالة الاستقرار السياسي والأمني . ويساهم في بلورة نظرة سياسية مستقرة والعكس صحيح أيضا فارتفاع معدلات البطالة والأمية ووقوع اغلب السكان تحت مستوى خط الفقر وانتشار الأمراض

والأوبئة ، كلها أمور تعكس بظلالها على السياسة الحكومية القائمة والواقع الأمني ، على الرغم من ان للعوامل الطبيعية دورا بارزا في صياغة الواقع التنموي الحالي . ان التخلف التنموي يوفر الحجة التي في ضوءها تظهر حركات التمرد والتغيير والانفصال . ولا يخفى على المتتبع ان الحركة الحوثية وعلى لسان المتحدثين الرسميين باسمها لطالما رفعت شعارات الفقر والأمية والتخلف كمبررات وشعارات للحركة الى جانب عوامل ومتغيرات أخرى . فضلا عن ان التلكؤ الذي أصاب التنمية بميادينها المختلفة يثير الرغبة لدى الشعب في التغير وإرساء قواعد وأنظمة سياسية جديدة .

ان التخلف لا يعد المشكلة الوحيدة في المجال التنموي ، لكن سوء توزيع المشاريع التنموية يعد من المشاكل الحقيقية التي تواجه التنمية بمجالاتها المختلفة ، حيث يرى ان مشاريع التنمية قد تركزت في محافظات حضرموت وتعز والحديدة وتركت أجزاء أخرى من البلاد تعاني من الفقر والأمية والجهل ، وعلى الرغم من الفارق السكاني للمحافظات المذكورة آنفا إلا ان هذا لا يعطي مبررا لإهمال المحافظات الأخرى .

دول (2)

بعض المؤشرات التنموية والديموغرافية في محافظة صعده

ت	المؤشر التنموي	العدد او النسبة
1	إجمالي السكان	695033
2	نسبة سكان الحضر	%15.4
3	نسبة سكان الريف	%84.6
4	نسبة الحضر من إجمالي الحضر في اليمن	%1.9

5	متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد	8.5
6	عدد رياض الأطفال الحكومية	لا يوجد
7	عدد الجامعات	لا يوجد
8	عدد الطلبة في المدارس الثانوية	12126
12	نسبة الطلبة الى المدارس الثانوية	2021طالب/مدرسة
13	عدد المدرسين في المدارس الثانوية	80
14	نسبة الطلبة الى المدرسين في المدارس الثانوية	151.6 طالب/مدرس
15	أعداد المستشفيات	1
16	أعداد الأسرة في المستشفى	50
17	مراكز رعاية الأمومة والطفولة	6
18	أعداد الصيدليات ومخازن الأدوية	95
19	العمر المتوقع عند الولادة *	58.0 سنة
20	معدل وفيات الاطفال الرضع*	%74.8
21	نسبة الإصابة بالملا ريا(من إجمالي سكان صعدة)	%1.7
22	نسبة الإصابة بالالتهابات الرئوية(من إجمالي سكان صعدة)	%4.1

المصدر : بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ، 2003، جدول (4) ، ص265.

الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات عام 2004.

* البيانات على مستوى الجمهورية اليمنية لعدم توفرها على مستوى محافظة صعده

(2-5)- موقع محافظة صعده بالنسبة لدول الجوار (Vicinal Location)

تعتبر الحدود السياسية الانثوجرافية أفضل أنواع الحدود الفاصلة بين الدول ، وذلك لأنها تفصل بين الشعوب بعضها والبعض الأخر ، ولكن قليل من الحدود السياسية تتفق مع هذا المبدأ بسبب التداخل والاختلاط بين الشعوب بحيث لا يمكن عمل حد فاصل وواضح بينها [37]. لكن هذه القاعدة لا تتفق في الحدود الفاصلة بين اليمن والمملكة العربية السعودية رغم أنها من نوع الحدود الانثوجرافية .

تشترك محافظة صعده من الشمال والغرب بحدود برية مع المملكة العربية السعودية ، وفيما عدا هذه الدولة فان المحافظة تحدها المحافظات اليمنية الأخرى من جهاتها الأخرى .

ان الحدود البرية الشمالية لمحافظة صعده مع المملكة العربية السعودية لا تتماشى مع الخصائص الحضارية والمذهبية لكلا الطرفين ، ويفترض ان يكون ذلك مصدر قوة لتلك الحدود . لكن على العكس تماما حيث نجد ان هذه الحدود كانت سبباً لخلق أزمات ومشاكل متعددة ، إذ بقيت الحركات الانفصالية في اليمن وعلى امتداد المراحل الزمنية تتهم المملكة العربية السعودية بالتدخل لصالح الحكومة المركزية في اليمن لأسباب تصفها بالطائفية ، وفي الوقت نفسه بقيت المملكة العربية السعودية تنظر بعين الريبة والشك للحركات الانفصالية وقوى التمرد في اليمن ، لأنها تعتقد ان هناك قوى إقليمية تدعمها ومن ذلك التمرد الحوثي في حدودها الشمالية على حد قولها.

ومما يعزز هذا الرأي دخول الجيش السعودي في حرب نظامية مع الحوثيون ومحاولة المملكة العربية السعودية حشد كل الإمكانات العسكرية والإعلامية والمالية

والعقائدية لهذه الحرب التي تهتم بها المملكة العربية السعودية ، رغم عدم وجود أي تكافؤ بين طرفي النزاع . وكانت حجة السعوديين في ذلك ان الحوثيون يشكلون خطرا على أراضي المملكة من خلال تسللهم الى العمق السعودي ، رغم ان الحوثيون وعلى لسان المتحدث الرسمي للحركة عبد الملك الحوثي ولأكثر من مرة يؤكدون أنهم يحترمون دول الجوار ، وليس لديهم أي مشكلة مع السعودية وإنهم شريحة اجتماعية تطالب بحقوقها فقط . وقد اطل مفتي السعودية عبد العزيز ابن عبد الله ال الشيخ بفتواه التي تشير الى ان الحوثيين فرقة ضالة تحاول فرض مذهبها الباطل وبارك الهجوم السعودي عليهم .

أما على الصعيد العربي فقد جندت السعودية كل إمكاناتها لحشد التأييد العربي والعالمي لانها تدرك حجم التهديد الخارجي ومغزاه ، حيث أيدت كل من سوريا والجزائر وليبيا الحق السعودي في الدفاع عن أراضيها ، بينما أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة تأييدها المطلق للمملكة العربية السعودية ، أما على الصعيد العالمي فقد أعلنت الولايات المتحدة وقوفها الى جانب الحكومة اليمنية في هجومها على الحركة الحوثية ، وحذت فرنسا حذوها حيث عدت تلك الأحداث شان داخلي .

ومن خلال تحليل الوضع على ساحات القتال يتضح ان المملكة العربية السعودية قد قررت الدخول بالحرب بشكل مباشر نيابة عن الحكومة اليمنية بعد فشل الأخيرة في القضاء على الحركة الحوثية بعد ان كانت تعول عليها لمدة طويلة من الزمن ، وهناك جملة من المواقف السياسية التي تؤيد هذا الرأي وأبرزها :

1- تصريح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بعد يومين من التدخل السعودي بقوله " ان المعركة الحقيقية قد بدأت قبل يومين فقط " .

2- الدليل الآخر على هذا الاعتقاد هو الحصار البحري الدقيق الذي فرضته القوات البحرية السعودية على السواحل اليمنية لمنع وصول أي امدادت للحركة

الحوثية ، علما ان السلطات اليمنية قد صرحت بضبط سفن محملة بالأسلحة في البحر الأحمر متوجهة الى منطقة الصراع في صعدة ..

3- التصريحات المستمرة للمسؤولين العسكرين في السعودية ان الهجوم سوف يستمر لإبعاد الحوثيين الى عشرات الكيلو مترات داخل الحدود اليمنية ، وهذا يعني وضع الحوثيون بين كفي كماشة . والسعوديين بذلك يراهنون بحسم الحرب بالتعاون مع الجيش اليمني .

ان العلاقات السعودية اليمنية وعلى امتداد المراحل الزمنية كانت تتسم بالتوتر ، إذ ان الهوية الإسلامية المضادة للجانبين أعطت لقضية الحدود بعدا آيدولوجيا ، حيث تفاجأ المجتمع الدولي بغزو مسلح للجيش اليمني الجنوبي عام 1972 على مدينة الوديعة السعودية وأعلنتها مدينة يمنية وبعد فشل المفاوضات قامت القوات البرية السعودية مدعومة بسلاح الجو باستعادة المنطقة بعد قتال ضاري ، وفي عام 1976 طرأ تطور ايجابي على العلاقات بين البلدين ، وفي عام 1990 تم إعلان الوحدة بين شطري اليمن ، إلا ان المشاكل لم تنتهي لان للمملكة مشاكل حدودية مع جانبي اليمن ، وعادت العلاقات للتوتر بسبب تأييد اليمن للعراق ابان غزوه للكويت عام 1990 [38].

ان تتبع الأحداث وتحليل المعطيات الجغرافية ضمن الواقع السياسي وما تفرضه السياسة المعاصرة من معطيات ومتغيرات ، يؤكد بما لا يقبل الشك ان هناك قلقا متزايدا لدى المملكة العربية السعودية من انحدار جارتها اليمن الى درك الفوضى ، وهي بذلك أما تصبح مقرا لتنظيم القاعدة الذي نفذ هجمات متفرقة في اليمن تحت واجهة " تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية " والمعروفة في دوائر المخابرات باسم "عقاب" . وربما يؤدي ذلك الانحدار الفوضوي كما يعتقد صناع القرار في المملكة العربية السعودية الى قيام جيب شيعي مدعوم من قبل إيران في

الجنوب السعودي ، وهو أمر لا تقل خطورته عن الاحتمال الأول وفق الرؤية السعودية المعاصرة للإحداث .

أما استقلال المنطقة الحوثية في شمال اليمن فيبدو الأمر مستبعدا جدا وفق الخارطة الجغرافية الحالية ، لان تلك الدولة ستولد ميتة لعدم وجود مقومات الاستقلال وأبرزها الغطاء الدولي والإقليمي . إضافة الى كونها ستكون دولة حبيسة لا تمتلك منفذا بحريا ، ناهيك عن كونها دولة غير مرغوب بها لإحاطتها بالأعداء من جوانبها المختلفة .

ثالثا– عوامل استمرار الصراع

أولا : طبيعة المنطقة الجبلية التي يقطنها الحوثيون والتي توفر لهم حماية كبيرة من الهجمات العسكرية . والاستيطان في المرتفعات والهضاب والقمم الجبلية له أبعاد تاريخية فالطبيعة الجغرافية للمنطقة حتمت على السكان اتخاذ تلك المناطق مقرا لهم وذلك يعود لما توفره البيئة الجبلية من امن وحماية سواء من الأعداء أوقات الحروب ، أو من الحيوانات المفترسة ، فهي تشكل وسيلة هامة للسيطرة والدفاع في آن واحد ، فضلاً عن أن المناطق المرتفعة والجبلية اقل وباءً من الأودية والمناطق السهلية التي ينتشر فيها البعوض والحشرات الأخرى.

ثانيا: يتمثل بالعامل الخارجي الذي يعد المغذي الرئيس للصراع ، أي القوى الإقليمية الفاعلة في المشكلة الحوثية. فمنذ اندلاع الحرب الأولي بين طرفي الصراع عام 2004، تكررت الادعاءات الحكومية بتحالف الحوثيين مع إيران بهدف خلق تمرد شيعي على الحدود السعودية ، وأن بعضهم قد تلقي تدريبات في إيران . وهذا الادعاء لا يجد له سندا او دليلا ملموسا ، إلا ان التعاطف والدعم الإعلامي لا يمكن إنكاره ، فالمشكلة الحوثية أخذت حيّزاً كبيرا من الاهتمام الإعلامي ، ومساحة واسعة من الجدل الثقافي والفكري على الصعيد الإقليمي. وظهرت كتابات متباينة إزاءها كحدث إعلامي هام تستحق تسليط الضوء عليها ومعرفة أبعادها . وبالمقابل فقد اتهم

الحوثيون الحكومة اليمنية مرارا بالانقياد وراء المملكة السعودية والولايات المتحدة ، وأتهمت المملكة العربية السعودية في إفشال الوساطة القطرية لتسوية الصراع عام 2008 ، وقد جوبهت تلك التصريحات بتصريحات مماثلة من قبل المسئولين السعوديين تؤكد ان ما يحدث في اليمن شأن داخلي ، لا يحق لها التدخل فيه . إلا ان تلك التصريحات زعزعها التدخل المباشر لقوات الجيش السعودي وسلاح الجو الذي بدأ بضرب مقرات ومعاقل الحوثيين في العمق اليمني . وفي هذا الإطار ينظر البعض إلى الصراع كحرب بالوكالة بين كل من طهران والرياض على الأراضي اليمنية في ظل صراع خفي بين الدولتين ، منذ اندلاع الثورة الإيرانية وحتى الآن ، خاصة مع تنامي النفوذ الإيراني في مناطق متعددة من الوطن العربي .

ثالثا : عجز منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والصحفية وغيرها من الجهات المهتمة بحل النزاع عن دخول الإقليم أو الاتصال المباشر بالقيادات الحوثية والتعبير عن آرائها ومطالبها بسبب الحظر والتعتيم الذي تفرضه الحكومة اليمنية على مناطق الصراع ، بالإضافة إلي غياب أجندة واضحة أو رؤية تعبر عن مطالب الحوثيين لأسباب تتعلق بندرة المعلومات عن تلك المناطق بسبب الطبوغرافية الوعرة للمنطقة وصعوبة النقل.

رابعا : الخطاب الحوثي العدائي للولايات المتحدة وإسرائيل ساعد الحكومة اليمنية في إدراج حربها ضدهم في إطار الحرب على الإرهاب ، وتصوير الحوثيين للغرب باعتبارهم جماعات إرهابية متطرفة تقوم بأعمال عنف وإرهاب علي الأراضي اليمنية ، وقد تمكنت الحكومة اليمنية بفعل ذلك من تغطية الصراع الدائر في محافظة صعده كجزء من الحرب علي الإرهاب، وتصوير جماعة الحوثي بصورة الجماعة المتمردة والمتطرفة الخارجة على النظام وتدعو لكراهية الغرب والمعلوم لدى المتتبع للإحداث ان الولايات المتحدة قد تدخلت في أزمات اقل أهمية من الأزمة الحوثية لكنها لم

تحرك ساكنا ازاء المشكلة الحوثية ، بل على العكس فهناك من اتهمها بتقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي للجيش اليمني .

خامسا: ويتعلق هذا العامل بالفائدة التي تجنيها بعض الجهات من استمرار النزاع ، حيث أدى الصراع إلي حرب اقتصادية ، يتنافس فيها المسؤولون وزعماء القبائل على السيطرة على الحدود الشمالية لليمن مع المملكة العربية السعودية والحدود الساحلية المطلة على البحر الأحمر. فضلا عن الأرباح التي يجنيها بعض المتنفذين من تجارة وتهريب السلاح .

سادسا : على الرغم من الاستقرار النسبي لليمن ، وصمود الدولة أمام كثير من التحديات في العقدين الأخيرين ، وتمكنها من الحفاظ علي وحدة الشمال والجنوب منذ عام 1990، إلا أن التحديات المتمثلة في تجدد النزعات الانفصالية، والأحداث الاحتجاجية ، والعنف في الجنوب، والتهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية ، وتنظيم القاعدة ، وتدهور الاقتصاد اليمني واستشراء الفساد المالي والإداري ، وتناقص عائدات النفط وتأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية، والتي تشكل مجتمعة تهديدا لاستقرار اليمن ووحدة أراضيه ، وتدفع بترجيح سيناريو انهيار الدولة . وبالتالي فان البعض ينظر الى استمرار النزاع الحوثي محاولة من الحكومة لجلب الاهتمام نحو مناطق أخرى من النزاع .

سابعا : ان طبيعية التركيب البيئي والقبلي للسكان يجعل من الصعوبة على الدولة فرض سيطرتها بشكل مطلق على جميع أنحاء البلاد فالغالبية العظمى من السكان تعيش في مناطق ريفية مبعثرة ويبلغ عدد هؤلاء (14047405) نسمة أي بنسبة (71.4 %) مقابل (5637756) نسمة أي بنسبة (28.6%) كسكان مناطق حضرية رغم إنها لا تحمل من الحضرية سوى الاسم . أما سكان الريف فيعيشون في تجمعات ضئيلة الكثافة السكانية ، وهي تجمعات كثيرة مبعثرة على نطاق البلاد، ويزيد عددها عن 52 ألف تجمع سكني، وتتباين نسبة سكان الأرياف في المحافظات

اليمنية لكنها عموما ترتفع في المناطق الشمالية ففي صعده بلغت نسبة سكان الأرياف 84.6 % مقابل 15.4 للسكان الحضر ، أما في محافظة آب فقد بلغت النسبة 72.5 لسكان الأرياف مقابل 17.5% للحضر ، وترتفع النسبة في محافظة لحج الى 91% لسكان الأرياف مقابل 9% للحضر ، أما في الجوف فتبلغ نسبة سكان الأرياف 87% مقابل 13% للحضر[38]. ولاشك ان الاستيطان الريفي المبعثر مسألة تخلق صعوبات لا يسهل التغلب عليها أمام أي عملية عسكرية لبسط نفوذ الدولة فضلا عن صعوبة توزيع مشاريع التنمية .

ثامنا : يؤثر العامل الديني والمذهبي في تأجيج عواطف ومشاعر الإفراد الذين يعتنقون ذلك المعتقد او الدين ، وان تعرضه لخطر خارجي يصبح احد العناصر الداعمة للتماسك بين أفراد الطائفة ، وينتج عن الضغط عليه اتجاها معاكسا ، حيث يساهم في تجذيره وزيادة الكراهية للدولة وإبرازه للعيان حيثما سنحت الفرصة او ضعفت الدولة المركزية ، والحوثيين يعتقدون أن هويتهم الزيدية قد تعرضت للتهديد من جانب الهوية السلفية التي توسعت من خلال المدارس الدينية التي اقامتها الأخيرة في اجزاء واسعة من اليمن . وهذا الشعور بالخطر الذي ينتاب الحوثيين له جذور متأصلة في دورهم التاريخي كقادة لليمن حكموها لأكثر من ألف عام قبل الثورة التي اندلعت في اليمن عام 1962. وقد كانت هذه الثورة إيذاناً بنهاية الإمامة اليمنية في الشمال وبداية الاضمحلال الاقتصادي والسياسي للزيديين . الأمر الذي يضفي بعدا تاريخيا للصراع . وقد أثبتت اليمن تاريخيا صعوبة حكمها بسبب طوبوغرافيتها الوعرة ونظامها القبلي المتعنت الذي يشابه الى حد كبير الحال في أفغانستان.

رابعا – مستقبل الحركة الحوثية .

هناك وساطة قطرية لإنهاء النزاع في محافظة صعده وهذه الوساطة ليست الأولى من نوعها ، وقد ساهم التدخل القطري في إنهاء النزاع في المحافظة وانسحاب الحوثيين من مواقعهم بعد ان حصلت الحركة على ضمانات من الحكومة المركزية

تتعلق بحقوقها وطبيعة مشاركتها في الحكم وإطلاق سراح المعتقلين ، رغم ان الأحداث مازالت تتجدد من وقت الى آخر . ويبدو ان الهدنة بين طرفي النزاع ستبقى هشة وعرضة للمتغيرات المحلية والإقليمية ، إذ يساهم التكوين الاثني للحركة الحوثية وطبيعة خطابها السياسي في بلورة مواقف منددة بها ومؤيدة للحكومة اليمنية لاسيما من قبل الدول المجاورة ، وقد ساهم التدخل العسكري السعودي في تحجيم نفوذ الحركة في الوقت الراهن وإبعادها عن المنطقة الحدودية ذات الطبيعة الوعرة التي توفر الحماية لإفراد الحركة . أما ما يوجد من دول إقليمية تؤيد الحركة فإنها بالتأكيد ستصبح عاجزة تماما عن أبداء المساعدة أمام الحصار البحري السعودي على الشريط الساحلي اليمني المشرف على البحر الأحمر والذي يعد اقصر الطرق للوصول الى معاقل الحركة ، لذا سيبقى تأييد هذه الدول مقتصرا على الناحية الإعلامية والمعنوية . ومن جهة أخرى فان مسالة القضاء على الحركة ليس بالسهولة التي تعتقدها الحكومة المركزية والدول المجاورة ، إذ ان الطبيعية الجبلية للمنطقة وخصائصها الجغرافية ستجعل منها منطقة مستعصية أمام الآلة العسكرية المتواضعة للقوات الحكومية ، فضلا عن كون المشكلة ستكون قابلة للانفجار في أية لحظة ، وحتما ستكون أقوى وأكثر تماسكا لأنها بالتأكيد ستأخذ بنظر الاعتبار التجربة الحالية بما يعزز مكانتها .

أما الطرف الآخر للنزاع والمتمثل الحكومة المركزية فيبدو ان التحديات التي تواجهها ستجعل منها دولة ضعيفة ومهددة بالتشظي في أية لحظة ، رغم ما تقدمه لها الأطراف الإقليمية والدول المجاورة بل حتى الدول الكبرى متمثلة بالدعم المادي واللوجستي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات ودعم مالي ومعنوي . فهناك العديد من المخاطر والتحديات المتمثلة في تجدد النزعات الانفصالية في الجنوب ، والتهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية ، وتنظيم القاعدة تحديدا رغم الهدوء النسبي الذي أبداه هذا التنظيم خلال الحرب مع الحوثيين ، ناهيك عن

استشراء الفساد المالي والإداري وتدهور الاقتصاد اليمني ، حيث ساهمت الحركة الحوثية في استنزاف الموارد المتواضعة للدولة في ظل واقع يمتاز بتدهور العائدات النفطية وتزايد موجات الجفاف .

الخاتمة

(Epilogue)

ان الحركة الحوثية هي حركة سياسية تنتمي الى الطائفة الزيدية وهو المذهب الرئيس في الجمهورية اليمنية . والمعقل الرئيس للحركة هي محافظة صعده ، وقد ظهرت الحركة الحوثية في السياق السياسي لليمن عندما قامت بسلسلة من المواجهات مدعية ان الحكومة تتحرك لاعتبارات طائفية وأيديولوجية وتاريخية في تمييز صارخ ضد أصحاب المذهب الزيدي المتمركز في المحافظات الشمالية ، وتجردهم من حقوقهم ، فضلا عن كونها تستبعد المحافظات الشمالية من برامج التنمية الاقتصادية .

لقد تبين من خلال الدراسة ان منطقة صعده تمتاز بطبوغرافية معقدة جدا يجعل منها ساحة مناسبة للتحصن والقتال ، يساعدها في ذلك جملة من العوامل والمتغيرات الديموغرافية ، فضلا عما يواجهه الطرف الآخر من النزاع والمتمثل بالحكومة اليمنية من مشاكل وتحديات . وان التدخل الإقليمي قد زاد الأمور تعقيدا .

ويبدو ان العامل الاثني قد ساهم بشكل أو بآخر في بلورة وتأجيج الصراع من خلال التباين المذهبي بين أتباع الحركة والمذهب السائد في المملكة العربية السعودية ، التي تنظر الى وجود دولة شيعية في أقسامها الجنوبية عامل تقويض لأهميتها الجيوبوليتكية.

وقد اتضح من الدراسة ان الواقع التنموي في محافظة صعده يمتاز بخلل كبير حيث سجلت المحافظة معدلات منخفضة جدا بالنسبة للمؤشرات الصحية والتعليمية ،

وهذا ما يوفر حجة للثائرين والداعين الى الانفصال ، لذا ينبغي ان تولى العملية التنموية ما تستحقه من اهتمام ، وتجب ان تكون هناك عدالة في توزيع المشاريع التنموية بالشكل الذي يضمن نصيب اكبر للمحافظات الداخلية .

لقد أثبتت التجارب التي مرت بها اغلب الدول النامية التي عانت من الأزمات الداخلية ان النظام الديمقراطي هو الحل الأسلم للمشاكل الداخلية التي تهدد الأمن والاستقرار في تلك الدول . وانه لا يمكن بأي حال من الأحوال تغييب او تهميش او القضاء على أية طائفة او ديانة او معتقد ، وان التدخلات الخارجية لا يمكن لها ان تضع الحلول الناجعة للمشاكل الداخلية في أي بلد بل على العكس تماما فالتدخلات الخارجية غالبا ما تؤجج الصراعات وتزيد الأمور تعقيدا . ولابد من تحول ديمقراطي حقيقي يسمح بتوسيع قواعد المشاركة السياسية ، وحرية الرأي والتعبير، ويدفع الحوثيين إلي العمل السياسي السلمي والتخلي عن السلاح . ويبدو ان السلطات المركزية قد أدركت ذلك ، حيث أطلق الرئيس اليمني سراح 1000 حوثي من السجون بمناسبة ذكرى مرور 20 عاما على الوحدة اليمنية ، فضلا عن دعوته للأحزاب السياسية المعارضة للحوار .

الهوامش والمصادر

---

(1) محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، الانجلو مصرية، القاهرة، 1978، ص186-187

(2) خيري عبد القوي ، دراسة السياسة العامة ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1989 ، ص54

(3) صباح محمود محمد، نافع ناصر القصاب، عبد الجليل عبد الواحد عمران، الجغرافية السياسية، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص29.

(4) عبد الرحمن حميدة ، جغرافية الوطن العربي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1997 ، ص 369 .

(5) صلاح عبد الواسع الخرباش ، ومحمد إبراهيم الانبعاوي، جيولوجية اليمن ، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء ، 1996م ، ص

(6) عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989، ص 32.

(7) جودة حسنين جودة ، شبه الجزيرة العربية ، دراسات في الجغرافية الإقليمية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،1986،ص183.

(8) محمد مصطفى الشعبيني ،اليمن الدولة والمجتمع ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ؟، 1975 ، ص 19

(9) خالص الاشعب ، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي ،مطابع كويت تايمز ،1982 ، ص28-33

(10) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، جغرافية الانتخابات في اليمن دراسة في الجغرافية السياسية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2002، ، ص 6 .

(11) محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ،سلسلة العالم الثالث ،المطبوعات الوطنية الجزائرية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت ،بلا تاريخ ، ص54

(12) عبد الله الثور ، هذه هي اليمن الأرض والإنسان والتاريخ ، دار العودة ، بيروت ،1979 .

(13) محمد عقلة المومني ، استراتيجيات سياسة القوة –مقومات القوة في الجغرافية السياسية ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، 2005 ،ص11 .

(14) عمر الفاروق والسيد رجب، ، قوة الدولة- دراسات جيوستراتيجية ، مكتبة مدبولي ، 1992، ص184 .

(15) تم استخراج معدلات النمو السكاني من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة الآتية :

$$r = \sqrt[\sigma]{\frac{p+}{po}} - 1x100$$

po =التعداد الأول.

pt =التعداد الأخير.

R =المعدل السنوي للنمو .

a =عدد السنوات ما بين التعداديين.

المصدر : U.N, Demographic , Year book ,

1988 , p.15

* للمزيد حول العوامل المؤثرة في الخصوبة ينظر :

فايز محمد العيسوي ، المحددات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على تفاوت مستويات الخصوبة عند المرأة الإماراتية (رؤية جغرافية) ، العدد(308) ، الجمعية الجغرافية الكويتية رسائل جغرافية ،الكويت ، 2005

(16) محمد عبد المجيد عامر ، الجغرافية السياسية والدولة– أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (بدون تاريخ) ، ص244-245.

(17) عبد المنعم عبد الوهاب،جغرافية العلاقات السياسية ، ط1، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ،1977،ص119.

(18) إبراهيم قاسم درويش محمد البالاني ، صدام الحضارات لهانتنغتون - دراسة جيوبوليتيكية ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص32 .

(23) المصدر السابق ، ص32 .

(20) للمزيد حول العلاقة بين قوة الدولة والتركيب الاثني نظر :

فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1983

** الزيدية تنسب إلى الإمام زيد بن الإمام علي السجاد بن الإمام الحسين بن أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم أجمعين وقد كانت هذه الفرقة لبقاع واسعة تشمل خراسان وأذربيجان وبيهق وقبائل جيلان والديلم في خراسان وتركستان وغيرها الا أنها الآن اقتصرت على اليمن لاسيما أجزائها الشمالية. وتختلف الزيدية عن الشيعة الأمامية بجملة من الخلافات أبرزها جواز خلافة المفضول مع وجود الأفضل .كما يؤكد أصحاب هذه المدرسة على وجوب الثورة ضد الحاكم الجائر ولا تقية في ذلك .

(21) محمد سعيد العطار ، مصدر سابق ، ص95 .

(22) خالص الاشعب ، مصدر سابق ، ص63

(23) فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في جغرافية شبه الجزيرة العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1994، ص15-16

(24) محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ،سلسلة العالم الثالث ،المطبوعات الوطنية الجزائرية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت ،بلا تاريخ ، ص54

(25) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص6 .

(26) عبد اللة عطوي ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص26 .

(27) الامم المتحدة ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، شعبة السكان ، التقرير الموجز ، نيويورك ، 2001

(28) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، معوقات التنمية المستدامة في الإقليم الشرقي للجمهورية اليمنية ، برنامج الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ، جامعة الكويت ، الكويت ، 2009 ، ص539

(29) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ، ص14 .

(30) عباس فاضل السعدي ، التحليل الجغرافي لمشكلة الأمن الغذائي العربي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (11) ،1980 ، ص193 .

U.N.Human Development Repont Op .cit .Tables

(31) no.1.3.7.13.19

(32) فـايز العيسـوي ، الخصـائص الديموغرافيـة لسـكان الـوطن العربـي وواقـع التنميـة البشـرية المسـتدامة ، برنـامج الملتقـى الخـامس للجغـرافيين العـرب ، جامعـة الكويـت ، الكويـت ، 2009، ص738 .

(33) عباس فاضل السعدي ، التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن ،النشرة السكانية التي يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد(5) ،1982 .

(34) عبد الرحمن حميدة ، مصدر سابق ، ص 403

(35) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ، 2003، ص141

(36) عبد الرحمن حميدة ، مصدر سابق ، ص 403

(37) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،1968 ، ص116 .

(38) أمـين السـاعاتي ، الحـدود الدوليـة للمملكـة العربيـة السـعودية ، المركـز السـعودي للدراسـات الإستراتيجية ، القاهرة ، 1991 ، ص163-166

(39) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 2004 ، جدول (3) ، ص7